الحوكمة الدولية وإدارة الأزمات في عالم ما بعد كوفيد-19

طلحة كوسا *

ملخص: إن فكرة الأممية من الركائز الأساسية للنظام الدولي منذ ما يزيد على مئة عام. وقد أصبحت الأممية الليبرالية النموذج السائد للتعامل مع الأزمات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة على وجه الخصوص. وبدأ الضعف يتسلّل إلى هذا النهج في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. والمتوقع من وباء كوفيد-19 أن يسرِّع في إضعاف الآليات الجارية التي تشكّل النظام الدولي، وتقدّم الحلول للأزمات الدولية. وهناك ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تكون عليها فترة ما بعد وباء كوفيد-19، هي: تعديل الأممية الليبرالية، أو قيام نظام دولي يتمحور حول الصين أو حول القوى الإقليمية، أو الفوضى. وكل سيناريو من هذه الثلاثة يقوم على مقاربات مختلفة في حلّ الأزمات الدولية.

*جامعة ابن خلدون، تركيا

Global Governance and Crisis Management in the Post COVID-19 World

TALHA KÖSE*

ABSTRACT *The idea of internationalism is one of the fundamental pillars of international order. Liberal internationalism became the predominant paradigm for dealing with global problems since the end of the Cold War. Liberal internationalism is in decline since the 2008 Global Financial Crisis. COVID-19 Pandemic is expected to accelerate the dissolution of the existing liberal order further. Three alternative scenarios are mentioned to replace the current order. Revised internationalism, China-centric or regional power centric, and chaos are the alternatives discussed here.*

* İbn Haldun University, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(3/9)
84- 63

DOI:10.36360/1560-009-003-006

مدخل :[1]

يصف عدد من خبراء العلاقات الدولية الوباء العالمي لـكوفيد-19 بأنه أزمة كارثية يمكنها أن تؤثر في الاقتصاد والسياسة العالميين بأكثر الطرق جذرية وسلبية منذ الحرب العالمية الثانية.[2] فهذه الأزمة ستؤدي إلى تحريك التحولات في مجالات مختلفة، أو إلى تسريع عمليات التغيير الجارية في عدد كبير من القضايا. وتقديم تفسيرات نهائية للاتجاهات التي ستتشكل وفقها مثل هذه العملية التي لم نشهد لها مثيلًا من قبل- لن تكون مقاربة واقعية. والنظر في التجارب السابقة ومراعاتها تبعًا لمسار وشدة التغيير ستساعدنا في المقترحات وإسقاطها على المستقبل.

تعكف هذه الدراسة على الاتجاهات التي يمكن أن تسلكها أزمات عالم ما بعد كورونا. وتتوقف عند الأصول التي يمكن اعتمادها في تناول هذه الأزمات في الفترة الجديدة، وطرق الحلّ التي يمكن اتباعها في هذا الاتجاه. إذ تُقيَّم في ضوء التجارب الأخيرة الاتجاهات التي تتغير وفقها حلول الأزمات المحلية والعالمية في السياسة العالمية بعد وباء كوفيد-19 العالميّ. كما تحاول الدراسة التركيز على منظور المستقبل، وتعمل على تقديم السيناريوهات البديلة. والمسوّغ الرئيس للدراسة بيان خطأ التمسك بالسيناريوهات المتشائمة أو المتفائلة في بيئة الغموض القائمة حاليًّا. فهناك خطوات يمكن اتّخاذها فيما يتعلق بتطوير كلّ سيناريو. والتنبؤ بالسيناريوهات المحتملة، وتخطيط الخطوات في إطار الاحتمالات المحدّدة- سيكونان الخطوة الأكثر صحة في هذه المرحلة.

ستتطور الأزمة التي ظهرت مع كوفيد-19 في اتجاهها داخل النظام العالمي الحالي. وفي هذا السياق، يمكن ذكر ثلاثة سيناريوهات أساسية. السيناريو الأول وربما الأكثر إيجابية هو أن ترى السلطات والجهات السياسية المؤسّسة النظام الدولي الحالي أوجه القصور في النظام الحالي، وتقوم بتطوير نهجٍ أكثرَ شمولية وتشاركية. ويمكن وصف هذا الأمر بأنه محاولاتٌ لإجراء مراجعةٍ شاملة وإصلاحٍ للعيوب أيضًا، وهو ما يعني مراجعة أكثر شمولًا للأممية الليبرالية. والبديل الآخر هو أن تبدأ سلطة سياسية جديدة بتشكيل نظام جديد من خلال التعامل مع الاضطراب وفراغ السلطة الذي ظهر في ظروف الأزمة. وهناك توقعات بأن القوة الصاعدة للصين يمكن أن تؤدّي دورًا أكثر نشاطًا في هذا الصدد.[3] وهناك في المقابل دراسات تزعم أن دور الصين مبالغ فيه.[4] ويمكن كذلك أن تتجرد الجهات الفاعلة المختلفة لأداء أدوارٍ إقليمية. والسيناريو الأكثر تشاؤمًا هو أن تتعمق الأزمة القائمة، وتتحوّل إلى فوضى شاملة لفترة معينة في ظل غياب نهجٍ مشترك. بالإضافة إلى هذه السيناريوهات الثلاثة، هناك احتمال كبير لأن تظهر نماذج هجينة

بتركيباتٍ مختلفةٍ لكل من الخيارات الثلاثة. وكل خيار سيظهر قد يتطلب مناهج مختلفة لإدارة الأزمات العالمية والإقليمية.

يمكن لهذه الأزمة أن تزعزع استقرار أجزاء كثيرة من العالم، وتقدح فتيل الحروب فيها. ولا تزال الصورة التي تبين السيناريو الأقرب غامضة في الظروف الحالية، ولكن هناك من يتحدث عن الإشارات المنذرة التي تعزّز احتمال سيناريو الفوضى. ويبدو أن السيناريو الأكثر واقعية في كل هذا المشهد الذي يفرضه التغيير هو إمكانية ظهور نموذج هجين من تقاطع السيناريوهات الثلاثة. وتركيا بدورها يجب أن تكون مستعدة للآثار المحتملة لهذه السيناريوهات، وللخطوات التي يجب أن تتخذها في هذه الأوضاع. فالجهات الفاعلة المستعدّة للتغيير ستسهم بنشاط في تشكيل النظام بدلًا من الانجراف في مثل هذا التغيير. وستؤدّي الجهات الفاعلة المؤثّرة في تشكيل النظام دورًا أكثر نشاطًا في الفترة الجديدة. لذلك فإن المنافسة حتمية في تشكيل الفترة الجديدة. وكذلك الاستعداد الذهني للعملية وتحليل أضرار وفوائد السيناريوهات المحتملة يُعَدّ أمرًا بالغ الأهمية في إدارة العملية بشكل صحيح.

أزمة النظام الدولي:

يبدو أن أهم ميزة للأزمات يكمن في الشكوك التي تثيرها في القضايا الحساسة، وحملها الفاعلين السياسيين على اتخاذ قرارات بشأن هذه القضايا. فالأزمات تفسد النظام البيئي الذي اعتاد عليه الفاعلون وترتيبهم الحياتي الذي يمكن التنبؤ به في هذا النظام، وتجبرهم على اتّخاذ قرارات جديدة؛ أي أنه لا يعود بالإمكان الحفاظ على الوضع الراهن المعتاد في ظل الظروف الجديدة. لذلك فإن فترات الأزمات تأتي بالتغيير أيضًا. ويبقى إدارة هذا التغيير أو الانسحاق تحت اهتزازات التغيير من السيناريوهات المحتملة. فردود الفعل على الأزمات عملية مفتوحة، يمكن لها أن تحد من آثار الأزمة وتنحو بها في اتجاه أكثر إيجابية، ويمكن أن تزيد من عمق هذه الآثار. والحركة الأكثر خطورة من بين الحركات التي يمكن القيام بها في لحظات التغيير هي إستراتيجية محاولة الحفاظ على الوضع الراهن كما هو. ففي الظرف الذي يضطر النظام فيه إلى التحول، سيفرض التغيير نفسه عاجلًا أم آجلًا. ولهذا السبب، فإن الخطوات التي يمكن اتخاذها وموقف القيادة في مثل هذه اللحظات التاريخية يكتسبان أهمية أكثر من الأوقات التي يكون فيها كل شيء على حاله.[5] والانجراف وراء التغيير؛ أي أن تترك نفسك تجري مع التغيير بدون ضابط هو موقف متطرف آخر. وإن جرى التغيير يجري بطريقة منهجية، فإن النتائج التي سيحقّقها كلّ فاعل ستكون مختلفةً عن نتائج فاعل آخر. وترك الفاعلين أنفسهم لمجرى التغيير يمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مرغوبة، مثل عدم قدرتهم على الاندماج مع النظام بشكل كاف.

في فترات التحول والأزمات النظامية يتحمل الفاعلون السياسيون مسؤولية أكبر من أي وقت آخر. وستكون هناك مناهج متنافسة في وسائل الإعلام الدولية بين مختلف الجهات الفاعلة بشأن إدارة الأزمة وما يجب أن يكون عليه النظام التالي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن المنافسة ستقضي على إمكانية التعاون تمامًا. وبالمثل، ستخرج مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية ومجموعات المصالح داخل الدولة بأساليب مختلفة حول كيفية الاستجابة للتغيير. وهناك احتمال كبير في الواقع أن تحدث عمليات مواجهة بين هذه الشرائح والجهات الفاعلة. والمقاربات القائمة على تنبؤات الفوضى في هذا السياق مفرطة بعض الشيء.[6] ومع ذلك، فإن كلّ أزمة تحمل في طياتها فرصًا جديدة للغموض والمنافسة، وتحمل كذلك فرصًا لحلول إبداعية وتعاون جديد. وكذلك الاتجاه الذي ستتطور فيه هذه البيئة الجديدة يرتبط بخيارات الفاعلين. ويمكن للموقف القيادي أن يدير الأزمة والتغيير في جهة مصالح الأغلبية، من خلال النظر في كل من التوازنات الداخلية والخارجية.

سيكون لتفشي كوفيد-19 عواقب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية وغيرها. وتختلف الآراء حول كون هذه العواقب ستدعم التغيير والتحول الدائمين، أم أنها ستكون مؤقتة. ويزعم بعض المفكرين أنّ وباء كوفيد-19 سيزيد من تسارع موجة التغيير المتواصلة في العالم.[7] ويزعم آخرون أن آثار هذه الأزمة لن تكون عميقة كما يُعتَقد[8]. ويذهب رأي آخر إلى أن عملية التغيير والتحول هذه بأكملها ستؤدي إلى عدم الاستقرار، وأن أمورًا كثيرةً لن تكون كما كانت[9]. ولا تخلو هذه الآراء من البيانات والمسوّغات النظرية والتجريبية الخاصة التي تدعمها. ويبدو أن المسألة المتّفق عليها والأكثر شيوعًا هي الزعم بأنّ وباءكوفيد-19 سيزيد من سرعة التغيير المتسارع في العالم.[10] والأمر المؤكّد أننا سنتطور في مكان ما خارج السياسة العالمية، والنظام العالمي القائم المعتاد.

تتفق هذه الدراسة مع الفكرة القائلة بأنّ وباء كوفيد-19 مع نتائجه المعقّدة سيكون له آثار نظامية على مستوى السياسات الدولية، وسيثير بعض التغييرات البنيوية. فالنظام الدولي الحاليّ لم يعد قادرًا على إنتاج حلول دائميةٍ عادلةٍ للمشكلات الجماعية الكبرى، والحروب والمشكلات البيئية والظلم الاقتصادي في العالم.[11] وفي ظلّ ارتفاع عدد المشكلات التي تُدَار من دون حسمٍ سيكون هناك تشكيك في شرعية وأداء النظام الحالي من قبل عدد

كبير من الجهات الفاعلة. وسيبدأ المزيد من الناس بالتعبير عن ضرورة وجود نموذج ونظام جديدين.[12] وسيتطلب هذا الموقف تغييرًا منهجيًّا في نهاية المطاف، والجهات الفاعلة ليست خاملة تمامًا في هذا النظام.

فالنظام الذي اعتدنا عليه يفسد عندما يصبح عاجزًا عن تلبية الاحتياجات اليومية ومتطلباتها، لكن إنشاء النظام الجديد لا يمكن أن يكون إلا عندما تقرر الإرادة السياسية الجديدة وتبادر إلى إقامة نظام طموح. ولا شك أن هناك جهات فاعلة ستدعم هذه الإرادة والمقاربة وأخرى ستعارضها. ومع توقّعنا لجهة حدوث التغيير، فإن السبب الرئيس الذي يجعلنا نعرض نهجًا أكثر تردّدًا في مسألة إنشاء نظام جديد، هو أن مثل هذه الإرادة السياسية لم تظهر بشكل واضح بعد. فلم تتخلّ المؤسسات الأمريكية والغربية عن أدوارها في النظام العالميّ تمامًا من جانب، ولا توجد جهة فاعلة جديدة خطت خطوة رائدة في محاولة إنشاء نظام جديد يسدّ الفراغ الناشئ من جانب آخر. هناك توقّعات بأن الصين ستملأ مثل هذا الفراغ؛ غير أنّ الصين لم تقدّم نفسها عضوًا مرشّحًا لمثل هذا الدور حتى الآن.

تفكّك المؤسسات الدولية الحالية:

التغييرات الجارية حاليًّا تلقي الضوء جزئيًّا على الفترة التالية أيضًا. فعلى سبيل المثال، صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يزعم بأنّ منظمة الصحة العالمية لا تتّخذ خطوات فعّالة وشفّافة في مكافحة الوباء وتتصرّف تحت تأثير الصين- أن بلاده ستوقف العمل مع منظمة الصحة العالمية، وستقطع مساعدتها المالية لمنظمة الصحة العالمية.[13] إن اتخاذ مثل هذه الخطوة من طرف قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لها دور حاسم في إنشاء وتمويل منظمة الصحة العالمية- ستكون لها آثار وعواقب بعيدة المدى.[14] فلا يمكن للمؤسسات والمعايير وأعمال التعاون أن تستمر بدون وجود إيمان ودعم من الجهات الفاعلة التي أنشأت هذه المؤسسات والمعايير.[15]

إن تشويه سمعة منظمة الصحّة العالمية التي ازدادت الحاجة إليها في مكافحة الوباء أكثر من أي وقت مضى بهذه الطريقة، وحرمانها من الموارد- سيعودان بالأثر السلبي في السيطرة على تفشي فيروس كورونا الذي يجري العمل على مكافحته. وستكون مكافحة تفشي الأمراض والمشكلات الصحية أكثر صعوبة، ولاسيّما في البلدان الفقيرة نسبيًّا.[16] أضف إلى ذلك أنّه لا توجد مؤسسة دولية بديلة يمكن أن تحلّ محلّ منظمة الصحة العالمية في هذه المرحلة. ومن التطورات المثيرة للقلق أنه بدل إعادة تأهيل مثل هذه المؤسسات وما شابهها، والقضاء على أوجه القصور فيها، وجعلها أكثر فعالية في مثل هذه الظروف- جرى التغافل عنها تمامًا.[17] ومن المرجّح أن ينعكس نهج مماثل على مجالات أخرى. فإن لم يحصل الوقوف

في وجه هذا النهج، فإن حلّ العديد من المشكلات العالمية التي تحتاج إلى تطوير موقف جماعي سيكون أكثر صعوبة. كما أن الثغرات التي قد تحدث في مناطق معينة من العالم في مكافحة الوباء يمكن أن تؤثر من جديد في المناطق التي تُعَدّ ناجحة في فترات لاحقة. هناك نهج مماثل يتعلق بالقضايا المشتركة من حيث الحوكمة العالمية أيضًا، مثل البيئة، والاحتباس الحراري، والاحترار العالمي، والهجرة. إنّ محاولة تجنب المشكلات العالمية بمنظور انعزالي بدل حلّها بفهم مشترك لا تجلب إلا الراحة الجزئية.

العثرة الأخرى في مسألة إدارة الأزمات العالمية هي وضع مجلس الأمن الدولي. فالقناة الوحيدة التي لديها سلطة التدخل ضمن الشرعية القانونية في منع الصراعات والحروب في العالم هي مجلس الأمن الدولي. غير أن المواقف المتناقضة للدول الخمسة التي تملك حقّ الفيتو في مجلس الأمن الدولي خلال الأزمات المختلفة تجعل هذه المؤسسة غير فعّالة في منع وحلّ المشكلات الدولية. ويشكّل خطاب تركيا بقيادة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان "العالم أكبر خمسة" ضاغطًا على هذه المؤسسة والجهات الفاعلة فيها. وقد كان مجلس الأمن الدولي عاجزًا خلال العقد الماضي في منع المشكلات الدولية وحلّها. وقد أدّى هذا العجز إلى عرقلة إدارة الأزمات في سوريا واليمن وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان والسودان وغيرها. وسيكون من المناسب التطرق إلى هذه العيوب والنواقص عند الحديث عن النهج الجديد لإدارة الأزمات في العالم بعد كوفيد-19. إنّ هذه الأزمة حدثت في ظرف يواجه بالفعل أوجه قصور وتحدّيات خطيرة، وعلينا أن نتوقع أن الأزمة ستعمق هذه التحديات.

مقاربات مختلفة ونتائج مختلفة في المشكلات العالمية:

إنّ الشكل الذي تُنفَّذ به إدارة الأزمات الشمولية مثل الحروب في السياسات والاقتصادات العالمية، والطريقة التي يجري بها حلّ هذه الأزمات، يؤدّيان دورًا مؤثّرًا في تحديد (كودات) النظام الذي يظهر في فترات لاحقة.[18] وبيئة الفوضى التي تتولد في ظلّ غياب التغلب على هذه الأزمات يمكنها أن تنتشر تدريجيًّا إلى المناطق المختلفة. ومن ثَمّ، لا يمكن للبُلدان والمناطق التي لا تتعامل مع هذه المشكلات في المقام الأول أن تعزل نفسها عن آثار الأزمات الدولية. والمشكلات من هذا النوع يمكنها أن تكون محلية باعتبار جذورها، لكنها تكون أكثر شيوعًا وانتشارًا باعتبار نتائجها. وبما أنها تؤثّر بجوانبها المختلفة في بلدان مختلفة وشرائح مجتمعية مختلفة، يعمل جميع اللاعبين الفاعلين على التغلب على أوساط الغموض والأزمة، ويحاولون القيام بخطواتٍ تتماشى مع أولوياتهم، وتناسب إمكاناتهم. فيتناول اللاعبون الأزمات بأكثر جوانبها تأثيرًا فيهم، ولكن تحدث فجوات لا يمكن

معالجتها في بعض النقاط. فالأزمات والانكسارات الممنهجة يمكن إدارتها بشكل فعّال من خلال الوعي والتعاون الجماعي. وفي غياب هذا الوعي تجري محاولة تجاوز الأزمات من دون حلّها، ويجري التصدي لها بخطوات محلّية، لكنها تكون قاصرة عن توفير حلولٍ دائمة.

إن إخفاق تجربة عصبة الأمم التي جرى العمل على تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى، والأسباب الرئيسة الكامنة وراء هذا الإخفاق، يشكلان خطوطًا عريضة تسلّط الضوء على القضايا العالمية الحالية.[19] فمن الأسباب الرئيسة الكامنة وراء هذا الإخفاق أن عصبة الأمم لم تجد دعمًا من المؤسسات التشريعية للولايات المتحدة التي كانت في البدايات من الداعمين الكبار لفكرة تأسيس هذه العصبة.[20] يرى المؤرخ مارك مازوفير الذي أجرى دراسات مهمّة حول الحوكمة العالمية أنّ عصبة الأمم لم تمت، وأن الأمم المتحدة بمثابة امتداد لعصبة الأمم. فالقضايا والنقاشات السياسية التي جرى تناولها في أثناء مناقشة عصبة الأمم شكّلت مصادر لبناء فكرة تأسيس عصبة الأمم.[21] وقد أدى عدم وجود تفاهم مشترك بين القوى الدولية المؤثّرة في تلك الفترة إلى إخفاق تجربة عصبة الأمم. فمن المعروف أن الفترة بين الحربين العالميتين كانت فترة غياب الاستقرار لدرجة يمكن أن نستخلص منها العبر. فقد أراد بعض اللاعبين زيادة نفوذهم مستفيدين من حالة عدم الاستقرار هذه وتحويلها إلى فرصة، وسُحِق آخرون تحت وطأة هذه المشكلات والقضايا. ثم إن غياب المؤسسات التي تسهّل حلّ القضايا العالمية، وندرة التنسيق، وانعدام الضمانات الأمنية، حال دون حلّ قضايا العالم بالطرق السلمية، ومهّد ذلك الطريق إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.[22] وهذه الفترة من هذه الناحية تشكّل نموذجًا قريبًا من سيناريو الفوضى الذي ذكرناه آنفًا.

في الحالات التي يغيب فيها نهج الحلول المشتركة وتبقى أساليب الحل ضعيفة تبرز الحروب بوصفها وسيلة للحلّ، وتحديد مسار التغيير بشكل دائم. وقد تجلّى هذا السيناريو مرّات عديدة. في النهاية، كان الفاعلون هم الذين أعطوا لونًا للنظام، وكانوا أصحاب الفكر في هذا الموضوع، وبذلوا جهودًا كبيرة لبناء هذا النظام عبر استعمال مزيد من الموارد. ومن غير المستبعد أن يحدث وضع مماثل لهذا في عالم ما بعد كوفيد-19. فالفاعلون الذين يبذلون أقصى الجهود للتخلّص من آثار الأزمة وبناء نظام جديد سيكون لهم تأثير أكبر في تشكيل الفترة الجديدة، علمًا أن هؤلاء الفاعلين لا يقتصرون على الدولة أو المنظمات الدولية، بل المجتمع المدني العالمي كذلك، والجهات الفاعلة الدينية، وعالم الأعمال التجارية، بل المنظمات الإجرامية كذلك؛ يمكن أن يكون لهم جميعًا تأثير أكبر في تشكيل الفترة الجديدة.

بعد الحرب العالمية الثانية، لم يقع المنتصرون في الخطأ الذي وقعوا فيه بعد الحرب العالمية الأولى. فاللاعبون الغربيون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحرّوا سبل بناء استقرار مؤسّساتي دائم، وأسّسوا مؤسّسات ومنظّمات دولية يمكنها أن توفر الاستقرار في هذه

الفترة.[23] فتلقّت الأمم المتحدة والمنظمات الدعم في هذه الفترة تحت مظلّة الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة، وأسهمت في بناء حقبة مستقرة جزئيًّا، بفعل التوازن النسبي الذي جلبه نظام الحرب الباردة.[24] تحولت هذه المؤسسات إلى منصّات مهمّة لها وزنها في إدارة الأزمات حول العالم في إطار مصالح الدول الغربية لسنوات عديدة. وبفضل هذه المؤسسات اكتسب النظام الذي جرى العمل على إنشائه بعد الحرب العالمية الثانية صفة الاستقرار والديمومة، وجرى العمل على التغلّب على المشكلات السياسية والاقتصادية من خلال هذه المؤسسات. وإدارة الاقتصاد العالمي بهذه الطريقة أنتجت الاستقرار بشكل عام، وكانت البلدان المركزية للاقتصاد العالمي أكثر البلدان استفادة من هذا الاستقرار.

شكّل الوضع الجديد الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية مثالًا للبلدان المنتصرة في الحرب من أجل إقامة نظام جديد. هذا النظام حوّل الحرب الباردة إلى بنية ثنائية القطب، وتكلّل ببناء نظام عالمي ليبيرالي أمريكي المركز بعد انهيار الكتلة الشيوعية، وظل هذا النظام الليبرالي قائمًا حتى الأزمة المالية العالمية 2008. وقد شكّل هذا النظام العالمي صورة مستقرّة نسبيًّا من حيث السياسة العالمية، سواء في الحرب الباردة وعالم ثنائي القطب، أم في النظام العالمي الليبرالي ذي المحور الأمريكي الغربي.

عند تحليل المشهد العام للسياسة والاقتصاد العالميين بعد الحرب العالمية الثانية قلَّما نصادف أزماتٍ زعزعت البنية السياسية والاقتصادية للعالم، ولا نرى خلال سبعين عامًا الماضية حصول موجات شاملة من عدم الاستقرار، مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية، والكساد الاقتصادي العالمي 1929، ووباء الإنفلونزا الإسبانية 1918. وجرت إدارة آثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بقيادة الولايات المتحدة وأوربا، وتحقّقت السيطرة على هذه الأزمة إلى حدٍّ كبيرٍ نتيجة تشكيل آلية مجموعة العشرين والتدابير المنسّقة لدول مجموعة العشرين، خصوصًا أن هذه السيطرة تحقّقت عبر الآليات المالية، فلم تظهر آثارها بشكلٍ كبيرٍ في المجالات غير الاقتصادية. فاستقرت الأوضاع الاقتصادية تدريجيًّا، لكن آثار الأزمة التي جرى تجاوزها على الصعيد المالي والاقتصادي ظهرت في الصعيدين السياسي والاجتماعي على شكل تحريض الحركات السياسية اليمينية واليسارية والشعبوية المتطرفة وصعودها في الغرب على وجه الخصوص. وعلى الرغم من أن هذه التطورات تسببت في موجة من عدم الاستقرار والغموض وعدم اليقين في السياسة الغربية- فإنها لم تخلق صراعات ساخنة بشكل مباشر أو غير مباشر.

يتجلّى الموقف من الأزمة المالية العالمية لعام 2008 بمثابة صورة معدلة عن النظام القائم. وسعت الصين وروسيا وألمانيا والعديد من البلدان الأخرى إلى القيام بأدوار أكثر فعالية في هذا النظام المعدّل الناشئ حديثًا. وهذا المسعى مكَّن القوى الإقليمية من أداء

دور أكثر نشاطًا في الساحة الدولية. فأخذت تركيا بين الأعوام 2007–2012 تؤدّي أدوار أكثر فعالية من ذي قبل في المنطقة، إلى جانب عضويتها في مجموعة العشرين، لكن الحرب الأهلية السورية وحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قوّضت قدرة تركيا في أداء المزيد من الأدوار. وأسفرت فترة ما بعد عام 2008 عن تعديل النظام على نطاق معين، إثر المبادرات والجهود الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تحديدًا. لكن عدم اتخاذ الخطوات المتوقَّعة في المجالين السياسي والاجتماعي، والتردد الحاصل في مواقف الولايات المتحدة بقيادة دونالد ترامب بشأن الحفاظ على الاستقرار العالمي واستمرار النظام الدولي الليبرالي- كلّ ذلك أدى إلى تحييد عمل وتأثير آليات إدارة الأزمات. لكن العالم عاد إلى موضع الخطاب في البيئة التي ولدتها تحديات أزمة كورونا. ففي العام الذي سبق تفشّي وباء كوفيد-19، اندلعت أعمال الشغب والاحتجاجات في عشر دول أو يزيد، وتفاقمت حدة هذه الاحتجاجات بعد موجة البطالة وعدم الاستقرار التي ظهرت بعد تفشّي وباء كوفيد-19، وعقب مقتل المواطن الأمريكي جورج فلويد ذي الأصول الإفريقية على يد رجل الشرطة في مينيابوليس الأمريكية. وتزداد المخاوف بشأن إدارة الأزمة بسبب غياب التنسيق والفهم المشترك بين قادة العالم رغم استمرار حالة الغموض وحالة عدم الاستقرار الناجمتين عن تفشّي هذا الوباء.

إدارة الأزمات في عالم ما بعد كوفيد-19:

قد يكون لأزمة كوفيد-19 مزيد من التداعيات التي تزعزع الاستقرار في السياسة العالمية بآثارها على المدى القصير والمتوسط. وهناك آليات مهمّة في السياسة العالمية تمنع أو تكبح النزاعات وتسهم في حلها، وهي: المنظمات والجمعيات الدولية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة العشرين، ومجموعة الثمانية، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، والضوابط والقواعد والاتفاقيات الدولية، والتفاعلات التجارية والمالية التي تعزّز المصالح المشتركة والتنسيق بين البلدان، وتشكّل الحس والتصور المشترك لتهديد جماعي، وريادة لاعب مهيمن أو رؤية القيادة الدولية. وهناك عناصر أخرى يمكن إضافتها إلى قائمة هذه الآليات التي تساعد في حل الأزمات الدولية، ولكن الآليات المذكورة ثبت أنها تأتي في الصدارة في حلّ المشكلات المشتركة. تتمثل المشكلة الكبرى في أزمة كوفيد-19 في أن أيّ واحدة من هذه الآليات لم تبرز في الواجهة، ولم تسهم في إدارة الأزمات. والأنكى من ذلك أنه يبدو أن هذه الآليات والمنظّمات الموجودة ستُصاب بمزيد من التآكل والاهتراء؛ نظرًا للمناقشات والمواقف المتباينة مؤخرًا فيما بين مختلف اللاعبين الدوليين.

إنّ المنظمات الدولية القائمة باستمرار تعرضت لانتقادات شديدة اللهجة في حلّ الأزمات العالمية، ولكنها أُصِيبت مؤخرًا باضطرابات أعمق من ذي قبل بسبب إخفاقها في إدارة أزمة كوفيد-19. فتولّدت الحاجة إلى إنشاء بنية جديدة في مجال الحوكمة العالمية، ولكن لم يتوفر بعدُ مرشّح فاعل لتولّي مثل هذه المسؤولية. وفي هذا السياق، هناك بعض المعايير التي ستحدّد ماهية الفترة المقبلة وإدارة الأزمات. ويمكن سرد الأسئلة المتعلقة بكيفية تشكيل هذه المعايير على النحو الآتي: في حال اندلاع أزمة عالمية في الفترة المقبلة:

* ما القنوات التي سيجري عبرها تناول هذه الأزمة ويجري من خلالها تقصي الحلول؟

* ما المؤسسات والجهات الفاعلة التي ستحدّد أجندة التعاون والتنسيق في المحافل الدولية؟

* كيف ستُبرَم الاتفاقات؟ وما العمليات والآليات التي سيجري من خلالها رصد امتثال الأطراف لهذه الاتفاقات؟

* هل ستكون هناك لجنة تحكيم ووساطة تتدخل في القضايا التي تبقى عالقة، ولا يمكن الاتفاق عليها؟

* من سيؤمّن الغطاء المالي لهذه المؤسسات والآليات التي تعمل بوصفها متشاركة؟ وما طرق تأمينه؟

* ما توقّعات الجهات الفاعلة التي تؤمّن الغطاء المالي وتضطلع بدور قيادي في هذه المؤسسات؟

أما الذي سيحدّد الإجابات عن هذه الأسئلة فهو كيفية معالجة الأزمات والصراعات في السياسة العالمية القادمة. وقد تحدثنا آنفًا عن الاهتراء السريع الذي أصاب المنظمات والآليات التي تسهم في حلّ الأزمات والقضايا الدولية، ويمكننا تلخيص مصير هذا الاهتراء على النحو الآتي: "أممية معدّلة"، "نظام مركزه الصين أو لاعب آخر جديد"، "سيناريو الفوضى الخاضعة للرقابة".

نهج الأممية المعدَّلة:

يدعم نهج الأممية الليبرالية[25] حلّ المشكلات العالمية اعتمادًا على منظور مشترك ومبدأ تعدّدية الأطراف، باعتباره انعكاسًا لنموذج العلاقات الدولية الليبرالية.[26] أصبحت العمليات الشمولية لصنع القرار، والمؤسسات والجهات الفاعلة الشفافة والخاضعة للمساءلة، ونهج الحل الذي يحاول الحصول على موافقة مشتركة من الجهات الفاعلة، والمنظور الذي يحاول تقليل الغموض من خلال التنسيق والاتصال- شعارًا لنهج الحوكمة

العالمية. وينبغي الإشارة هنا إلى أن تأسيس الاتحاد الأوربي أيضًا يستلهم هذا النهج. ونهج الحوكمة العالمية يهدف إلى معالجة الأزمات من منظور مشترك يمكن التنبؤ به، فالأزمات تتعمّق في الأوساط التي تغيب فيها قنوات الاتصال السليمة بين الأطراف، وينظر فيها كل طرف إلى خطوات الأطراف الأخرى بطريقةٍ متشائمة. والحوكمة نهجٌ يتضمن توفير الاستقرار وحلّ المشكلات والقضايا بالتعاون مع الآليات التي تركز على الضوابط التي تضعها والمصالح المشتركة، والمنظمات والمؤسسات التي تضمن الشفافية، وإمكانية التحكم والرقابة بجميع هذه الآليات.

هذا النهج الذي يتمثل هدفه الرئيس في إنتاج آليات شفافة وتشاركية وقابلة للمساءلة والرقابة ويمكن التنبؤ بها في الغالب- هياكل بيروقراطية مرهقة. والعمليات البيروقراطية تزيد بالتأكيد من القدرة على التنبؤ. لكن قدرة هذه العمليات والآليات على العمل في السياسة العالمية لا تتأتى إلا بموافقة اللاعبين على هذه البنية. فاللاعبون الذين يرون أنفسهم فوق هذه القواعد وآليات الرقابة لا يراعون ولا يعطون قيمة واعتبارًا لهذه الآليات. وهذا أمر له صلة بالانهيار السريع للمنظمات والآليات التي أُنشِئت بعد الحرب العالمية الثانية، وضعف نهج الحوكمة العالمية. لم يعد بناة النظام ومؤسِّسوه يقتنعون بأن الآليات يمكن أن تؤدي إلى مخرجات تخدم مصالحهم من جانب. وتزايد اللاعبين الفاعلين الجدد يومًا بعد يوم، ومطالب الشفافية القادمة من الخارج؛ يصعِّبان الطريق على هذه المؤسسات في تحقيق مصالح اللاعبين المؤسِّسين. وهذا هو السبب الذي يقف وراء عزوف الجهات الفاعلة في الولايات المتحدة وأوروبا عن تحمّل تكاليف المؤسسات والمنظّمات التي كانت تقوم بها من قبل. والمفارقة الرئيسة هنا هي أن المؤسسات والمعايير التي تخترقها جميع الجهات الفاعلة ستكون أكثر تشاركية وشمولية، ولكن مثل هذه الآليات تصعِّب عملية صنع القرار، وتقلّل من دعم الجهات الفاعلة التي ترى نفسها فوق نظام هذه القنوات.

تقدّم الصعوبات التي نعيشها اليوم فرصًا لإصلاح النظام الذي أصابه الخلل، ولم يعد يعمل بشكل صحيح. إن كان اللاعبون مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية وروسيا والصين يرغبون في تعديل النظام بطريقة أكثر تشاركية اعتمادًا على نهج من هذا القبيل فالوعي والإدراك من أجل ذلك موجودٌ. فالنظام حتى يكون جاهزًا للعمل مرة أخرى، يجب إصلاحه بناءً على نهج يتمتع بتعدّد الثقافات وبمزيد من التشاركية بقيادة اللاعبين الأمريكيين والأوربيين. وهناك عدد كبير من الخبراء الليبراليين والواقعيين في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة يزعمون أن مكانة الولايات المتحدة الرائدة في النظام العالميّ لن تستمر إلا بهذا النهج.[27] وفهم الحوكمة العالمية الذي هو امتداد لنهج الأممية الليبرالية، يهدف إلى معالجة الأزمات من منظور مشترك يمكن التنبؤ به.

قد تختار الولايات المتحدة تمديد عمر نهج الحوكمة الليبرالية من خلال تطبيق خيار تقاسم الأعباء والمسؤوليات مع حلفائها الحاليين حفاظًا على دورها في النظام الدولي. ويمكن لهذا الخيار أن يفتح أمامها أبواب بناء علاقة عميقة وثنائية الاتجاه مع حلفائها، وقد تعمل في الفترة الجديدة على إعادة تشكيل دورها في النظام الدولي ليس من خلال قوتها العسكرية وقوتها الخشنة، ولكن من خلال دورها المعياري والمؤسّس للقواعد بناءً على الموارد المالية. وهذا النهج إستراتيجية محفوفة بالمخاطر للغاية من حيث التحكّم باللاعبين الذين تتنافس معهم. ولكن بفضل هذه الإستراتيجية، قد يكون بالإمكان السيطرة على الجهات المتنافسة مع ائتلاف أوسع.

وبهذه الطريقة، يمكن للقنوات الدولية كالأمم الأمتحدة وفي مقدمتها اللاعبون الغربيون تقديم مزيد من الدعم للمبادرات الأمريكية. لكن هذا يعني أن الولايات المتحدة ستقيّد سلطتها بمعايير معينة، وستقيِّد نفسها في العراق وأفغانستان وفي علاقاتها مع "إسرائيل"، وفي عملياتها الدولية الأكثر حيوية. إن إعادة النظر في النظام الدولي القائم على الإجماع ستمكّن هذا النظام الذي يتعرض لانتقادات من قبيل أن "العالم أكبر من خمسة" من زيادة شرعيته. والنهج الذي يتمتع بمزيد من التشاركية وتقاسم الصلاحيات من ناحية أخرى يعني تقاسم المسؤوليات والأعباء المالية.

هناك بعض الثغرات والأسئلة البارزة في سيناريو تعديل الأممية الليبرالية، نذكر منها: كيف سيتحقّق ضمان اتخاذ القرارات الفعالة وتنفيذها في بيئة معقدة وتشاركية؟ كيف سيجري الحدّ من البيروقراطية المتآكلة؟ هل سيكون هناك فراغ في السلطة في المجالات التي ينسحب منها اللاعبون الأمريكيون والغربيون؟ في حال حدث فراغ في السلطة، هل سيسدَ الفراغ اللاعبون المتنافسون أو سيحصل التحكم به من خلال نهج مشترك؟ وإذا ما أثار التوتر الصراعاتِ في أثناء ملء هذا الفراغ؛ فكيف سيكون التعامل مع هذه المشكلات؟ كل هذا الغموض عامل يجعل سيناريو تعديل الأممية الليبرالية صعبًا. والقضية الأخرى هي كيف سيكون التعامل مع المؤسسات والمعايير التي تأتي بالقيم الديمقراطية والتشاركية إلى الواجهة من قبل البلدان التي لا تؤمن بهذه القيم؟ إن نهج اللاعبين الذين يعتقدون أنّ الحَوكمة والأممية الليبرالية هي امتداد للهيمنة الغربية، مثل روسيا والصين وغيرهما إزاء هذا التغيير- قضيةٌ حساسة. إذ أُدرِجت الصين تدريجيًّا في النظام بعد السبعينيات، وبعد ذلك عزّزت الصين دورها ومكانتها داخل هذا النظام، لكنها لم تقبل بشكل كامل أيديولوجية هذا النظام ومنطقه. والوضع لا يختلف كثيرًا بالنسبة لروسيا؛ فالسوفييت عطّلوا النظام في فترة الحرب الباردة، ثم اتّخذت روسيا موقفًا واضحًا ضدّ الأممية الليبرالية. على أيّ حال، إصلاح الفهم الحالي للحوكمة الليبرالية والمنظّمات الدولية ذات المحور الغربي ليس سهلًا كما يبدو.

من الجدير بالذكر هنا أن تحقيق التغيير محالٌ طالما بقي الزعماء الذين لا يؤمنون بهذه القيم والمنظمات مثل دولاند ترامب في الولايات المتحدة في سدّة الحكم، وطالما بقي هذا النهج بعيدًا عن دعم القنوات التشريعية للدول المهمّة. إن الأزمات العالمية مثل كوفيد-19ستوفر بعض الفرص لإصلاح المؤسسات والمنظمات التي تعاني الخلل أو المشكلات، هذاصحيح، لكن تنفيذ مثل هذا السيناريو الإيجابي يتطلب من اللاعبين الكبار إظهار إرادتهم السياسية، واتخاذ مبادرات جديدة.

سيزداد الأمر صعوبة حين يتعلق الأمر بالحفاظ على نظام الحوكمة الليبرالية في أوساطٍ تضعف فيها السياسة الليبرالية تحديدًا، وتفتقر فيها الديمقراطية الليبرالية المحافظة والديمقراطية الاشتراكية والأحزاب السائدة أرضيتها وقاعدتها، وبدلًا من ذلك، تبرز فيها القومية والشعبوية اليمينية واليسارية. ولا ننسى أن البلدان والقادة عند نشوب الأزمات يسلّطون الضوء على المقاربات التي تؤكّد مصالحهم وتتجاهل المسؤوليات الدولية. من جانب آخر، لا يمكن الحدّ من الأزمات السياسية الحالية من خلال تدابير فردية أو خطوات اقتصادية أولويتها الأسواق، ولكن من خلال نهج جديد يركز على التضامن الاجتماعي والمصالح المشتركة والاحتياجات البشرية. وسيقوم الفاعلون السياسيون المؤثِّرون في العصر الجديد إما بتطبيق هذا النهج في سياساتهم الداخلية أو أنهم سيتحدثون بصوت عالٍ

بهذا الخطاب الشعبوي. ويبدو هنا أن المقاربات الليبرالية والأممية الليبرالية ستجعل التعاون والتنسيق الدولي أكثر صعوبة.

كل هذه العوامل الداخلية والخارجية، وتوازنات القوى المتغيرة في السياسة العالمية يجعل الحفاظ على فهم الأممية الليبرالية والحوكمة العالمية وإصلاحه أمرًا صعبًا. فالنظام المذكور حقّق استقرارًا نسبيًّا في السياسة العالمية لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لم يعد الحفاظ عليه بحلّته وبنيته الحالية ممكنًا. والمهمّ هنا هو ماذا ستكون عليه مواقف ومقاربات اللاعبين الذين يقودون إنشاء وتشغيل هذا النظام إزاء قضية التعديل؟ إن منظومة الأمم المتحدة المحسَّنة والمحدَّثة، ومقاربة الأممية التي يُعاد تعريفها على أساس المصالح المشتركة تبعثان الأمل بشكل أكبر من مقاربة السيناريوهات الأخرى. وفي مثل هذه البيئة ستتزايد قدرة تركيا في تقلد دور أكبر، والإسهام في حلّ الأزمات الإقليمية الناشئة.

سيناريو الفوضى:

ستظهر آثار وباء كوفيد-19 والتغيرات التي ستحدث بعده في مجال الاقتصاد أولًا. وسيؤدّي عدم الاستقرار في مجال الاقتصاد فيما بعد إلى إعادة تشكيل السياسة. إنّ عدم الاستقرار، وانهيار الأسواق الذي تشهده أوربا وأمريكا والعديد من اقتصادات العالم ستكون لهما عواقب سياسية، وستؤدي التوترات بسبب زيادة البطالة وانحراف توزيع الدخل إلى حدوث موجات جديدة من الاحتجاجات والصراعات في المدن الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. فموجة الاحتجاج التي بدأت بحركة أصحاب السترة الصفراء في فرنسا لديها القدرة على التوسع والانتشار في المدن والبلدان الكثيرة الأخرى بسبب زيادة البطالة والفقر والغموض الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن هذه الاحتجاجات لن يقتصر تأثيرها على المهاجرين والأقليات القومية والدينية والعرقية وحدها، بل ستؤثر في الأغلبية المطلة من نوافذ البطالة وانحراف توزيع الدخل أيضًا. فإن لم تحصل إدارة المخاطر الحالية بشكل صحيح، فقد يؤدّي ذلك إلى أزمة اقتصادية وسياسية عميقة في قلب السياسة العالمية والاقتصاد العالمي. ويمكن لآثار هذه الأزمة كذلك أن تنتشر إلى بقية العالم.

> **ستظهر آثار وباء كوفيد-19 والتغيرات التي ستحدث بعده في مجال الاقتصاد أولًا. وسيؤدّي عدم الاستقرار في مجال الاقتصاد فيما بعد إلى إعادة تشكيل السياسة.**

سيناريو الفوضى له علاقة بغياب الإرادة عند الجهات الفاعلة الرائدة في السياسة العالمية، وتجنبها اتخاذ مبادرةٍ بنّاءَةٍ

بشأن الحلّ. ولكن بعض المؤسسات العاملة في النظام الدولي الحالي لا تزال عاملةً على الرغم من أوجه القصور فيها. ورغم أن هذه المؤسسات لا تستطيع حلّ المشكلات الدولية بشكل كامل، غير أنها تسهم في التخفيف من آثار هذه الأزمات، وبفضلها تبقى قضايا كثيرة، مثل بقاء الصحّة والإمدادات الغذائية، والمساعدات الإنسانية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والدعوات في قضايا حقوق الإنسان، وتغير المناخ العالمي- على قيد الحياة في جدول أعمال القنوات الدولية. وتشاركها في ذلك بعض المنظمات الأهلية فوق الوطنية، إذ تقوم البلدان الغنية بشكل خاص بنقل الموارد من خلال هذه المؤسسات والمنظمات الأهلية. وبقاء هذه المؤسسات والجهات الفاعلة معطّلة تمامًا أو تقييد وصولها إلى الموارد سيجعلان الوضع الإنساني أكثر سوءًا.

إن الحدّ من أنشطة هذه المؤسسات والمنظمات في النظام العالمي، والحدّ من نقل الموارد لهذه المؤسسات والمنظّمات من شأنها أن يعمّقا الأزمة الإنسانية العالمية. ووباء كوفيد-19 يعمق ظاهرة غياب عدالة توزيع الدخل في العالم بشكل عام، ويخلق الظروف التي تحدّ من فرص العمل.[28] من خلال مراجعة الأوبئة السابقة مثل سارس والإيبولا وأنفلونزا الخنازير H1N1 ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية MERS وزيكا- وجدَ فورسيري وآخرون (2020) أن الفئات ذات التعليم المنخفض بشكل خاص تأثّرت نسبيًّا سلبًا من تقلّص فرص العمل بعد تفشّي المرض. كما أن دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية كشفت أن الفئات الاجتماعية المحرومة اجتماعيًّا واقتصاديًّا بشكل خاص تتأثر بمعدلات غير متناسبة من تفشي كوفيد- 19.[29] والدول غير القادرة على تلبية آمال الشرائح الاجتماعية المحرومة في الصحة والاقتصاد على وجه الخصوص ستواجه أزمات خطيرة من حيث شرعيتها. ومن المحتمل جدًّا أن يكون تأثير موجة الاحتجاجات العالمية في فترة ما بعد كوفيد-19 أكثر تأثيرًا من مثيلاتها في عامَي 2018 و2019، حيث وقفت الحكومات في العديد من البلدان عاجزة أمام الأزمة في جوانبها الصحية والاقتصادية.

التطور الآخر الذي من شأنه تعزيز ديناميكيات الصراع في السياسة العالمية هو أن الوباء سيزيد الدول الضعيفة ضعفًا وهشاشة.[30] فالدول التي تعيش صراعات داخلية حاليًّا، مثل العراق ولبنان واليمن وجنوب السودان وأفغانستان وسوريا وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالاوي، وكذلك دول أمريكا الوسطى- لا تملك البنية التحتية والقدرة اللازمة لمكافحة هذه الأزمة. وسيؤدي هذا الوضع إلى تعميق هشاشة هذه البلدان التي تشهد صراعات بالفعل. فإن لم تتمكن من مواجهة الوباء والأوضاع المشابهة، فإن الدراما الإنسانية وموجات الهجرة ستزداد. وقد تكون إمكانيات هذه البلدان عاجزة عن توفير الخدمات الصحية، والأمن الغذائي، وتوفير الاحتياجات الأساسية. والسيناريو

المحتمل في مثل هذه الظروف هو مواجهة موجات جديدة من الاحتجاج والنزاع، أو حدوث الوفيات الجماعية. وهناك قضية أخرى، هي إمكانية حدوث موجة هجرة جديدة تبدأ بعد الأزمات الإنسانية، التي قد تزداد بعد الأزمة ولاسيّما في البلدان منخفضة الدخل،[31] ويمكن لهذه الموجة أن تفسِد استقرار البلدان الأخرى. كل هذه التطورات يمكن أن تؤدي إلى انتشار عدم الاستقرار بشكل أوسع في العالم.

يمكن للمشكلات الاقتصادية، وزيادة الهشاشة السياسية، والاضطرابات في هياكل الدولة، والآليات الأمنية التي قد تتفاقم بسبب وباء كوفيد-19 أن تدفع المشكلات السياسية والاقتصادية في مستوياتٍ لا يمكن التغلب عليها. وفراغ القوة الذي قد يحدث في الفترة الآتية سيؤدي إلى زيادة المنافسة السياسية والعسكرية، بل ربّما يؤدي إلى الصراع بين مختلف الجهات الفاعلة. وقد يسود سيناريو الفوضى باعتباره انعكاسًا للتغيير لفترة وجيزة، لكنّ المسألة الأساسية هنا، هي مدّة بقاء الفوضى، ومدى اتساع نطاقه، والخطوات التي ستتخذها الجهات السياسية الفاعلة في العالم لمواجهة هذه المشكلات.

فالجهات الفاعلة في السياسة العالمية التي تتخلّف عن اتخاذ المبادرة، وتتجنّب مواجهة المشكلات تفتح الطريق لنشر سيناريو الفوضى إلى المناطق المختلفة، وزيادة ديمومتها على شكل طبقات. فإن تعذّر التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الحاسمة في مواجهة الأزمات الناشئة تصبح الأزمة بنيوية دائمة. وأمام عجز الجهات الفاعلة العالمية أمام سيناريو الفوضى ستحاول الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية سدّ الفجوة التي تظهر في هذه الحالة. وتَحوُّل آليات حلّ المشكلات إلى المستوى المحلي والإقليمي يمكن أن يؤدي إلى إضعاف إمكانية إيجاد حلول عادلة ودائمة، وتحويل المشكلات إلى عنف بنيوي. يمكن لفترة سيناريو عدم الاستقرار والفوضى أن تطول كالفترة التي امتدت بين 1919–1939. وكلما امتدت هذه المرحلة يجب أن نتوقع أن المشكلات ستصبح أكثر تعقيدًا.

الإدارة العالمية للأزمة في عالم متمركز حول الصين:

التوقّع الآخر للتغيير يتمثّل في انزياح السياسة العالمية نحو القوة العالمية بمركزية الصين.[32] كان هذا الانزياح في القوة أكثر وضوحًا على مدى العقد الماضي. فإذا كان هذا الانزياح سريعًا جدًّا، فإن الطريق ممهّد لموجة جديدة من عولمةٍ بمركزية آسيا. ويجب أن نتوقع أن هذا السيناريو سيغيّر إدارة الأزمات العالمية في العالم تغييرًا شاملًا. وستكون العولمة المتمركزة في آسيا نموذجًا مختلفًا تمامًا عن العولمة الليبرالية التي اعتدنا عليها. ويمكن أن تحلّ عولمة الأمن والاستقرار محلّ عولمة الحرية والانفتاح. سيجد القادة والمجموعات التي تعد بالاستقرار في العديد من البلدان

مثل أفغانستان والعراق وإفريقيا الدعم من الصين والجهات الفاعلة الأخرى. وفي مثل هذه الظروف ستنتقل أجندة الحرية في العالم إلى الخطة الثانية.

تتّخذ الصين خطوات أكثر ثقة وأكثر استفزازية في السياسة الدولية مقارنةً بالفترات السابقة، ولاسيّما بعد انتخاب شي جين بينغ رئيسًا للصين في عام 2013. وقد ازدادت التوقّعات بأن وباء كوفيد-19 العالمي سيسرّع هذا التحول. إن إمكانية أن تتراجع الصين إلى قوقعتها بعد هذه المرحلة خيار ضعيف للغاية. واتّخاذ أيّ خطوة إلى الوراء في ظروف انتشرت فيها شركاتها وبنوكها ومؤسساتها الصحفية ومشروعاتها الضخمة، مثل مشروع مبادرة الحزام والطريق في جميع أنحاء العالم، ودخلت في التنافس مع الشركات متعددة الجنسيات القائمة- سيخلق مشكلات أكبر بكثير بالنسبة للصين. من جانب آخر، تخلق إستراتيجية الحفاظ على نموذج التنمية القائمة على التصدير بعض المسؤوليات المترتبة على الصين. وفي ظل تجاهلها هذه المسؤوليات جزئيًّا، واعتمادها إستراتيجية انتشارٍ عدوانيةٍ- لن يكون من المستغرب أن نرى الولايات المتحدة الأمريكية قد اتّخذت خطوات أكثر فعالية لتقييد الصين.

إن التحولات في القوة العالمية تكون في الغالب متوترة، بل وتصادمية. في الفترة القادمة، قد تزداد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي وإفريقيا وبعض المناطق الأخرى، وقد يزداد هذا الصراع مع انضمام جهات فاعلة أخرى. والمتوقّع أن تزداد معاداة الصين (فوبيا الصين) في بلدان كثيرة في بيئة تتوجه فيها التهم إلى الصين، وتُحمَّل المسؤولية عن وباء كورونا.

في ضوء هذه التطورات، يمكن الحديث عن ثلاثة مناهج مختلفة يمكن للصين أن تتبناها: يمكن للصين أن تساعد اقتصادات العالم على التعافي من خلال تقديم مساعدات التنمية.[33] وقد تنغلق على نفسها أو تزيد من منافستها للولايات المتحدة والغرب. وفي هذا الصدد، سيكون نهج الولايات المتحدة وأوروبا تجاه الصين هو المعيار الأساسي الذي سيحدّد موقف الصين. وفي كل الأحوال ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية التي حددت الصينَ بوصفها منافسًا في كفاح الهيمنة العالمية- منع تحول القوة العالمية نحو الصين أو موازنتها. وسيزيد هذا النهج بلا شك التوترات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في المسائل الحرجة. ويتوقف احتمال حدوث النزاع على نوع رد الفعل الذي ستردّه الصين في مواجهة إمكانية تطويقها وإقصائها. ومع ذلك، فمن الحقيقة أيضًا أن القرار التدريجي لسلاسل التوريد العالمية والبنى التحتية للإنتاج لاستبعاد الصين سيحدّان من المشاركة البناءة للصين في النظام الحالي، ويزيدان من انتقادها.

إن النظام العالمي صينيّ المركز سيكون أكثر هرمية وتعدّدية في المستويات من النظام العالمي الليبرالي. وسيتقدم أمن الدولة واستقرارها على أولوية الحرية والازدهار. وستعمل الصين على تفعيل المنظمات الدولية، وتعمل على أن تكون فعّالة في هذه المنظّمات. ومع ذلك، فإن توقّع تطبيق نهج التعدّدية المرنة والمشاركة على قدم المساواة بين الدول في بنية مؤسّسية تهيمن عليه الصين بعيدان عن الواقع. إن النهج الصيني العام قائم على تحييد أو تجاهل المؤسسات التي لا تستطيع اختراقها وتوجيهها. والمسألة الأساسية هنا هي أن الصين لا تزال تُعرف من قبل العديد من الجهات الفاعلة بأنها صندوق مغلق، أو جهة فاعلة غامضة. وموقع الصين هذا يثير الشكوك في موقفها الذي يمكن أن تتّخذه فيما يتعلق بحلّ المشكلة العالمية. وسيصبح الواقع الصيني أكثر وضوحًا مع التقدّم في مراحل السياسة العالمية في فترة ما بعد كوفيد-19. وإذا قرّرت الصين أن تؤدّي دورًا بناءً وأكثر نشاطًا في حلّ الأزمة العالمية، فسيبدأ النظر إلى هذا الواقع بشكل أكثر إيجابية، وسيفتح الباب أمام نظام جديد تمامًا، وإلا فإنه سيسهم في سيناريو التحوّل إلى المواجهة أو سيناريو الفوضى.

الخاتمة:

يشكّل وباء كوفيد-19 أشمل مشكلة واجهتها الأرض منذ الحرب العالمية الثانية، فلم يتمكن أيّ كيان نشط في السياسة العالمية من استبعاد نفسه من الآثار المباشرة أو غير المباشرة لهذه الأزمة، ونحن في مرحلة لا تزال فيها الأزمة خارج السيطرة. وستعّجل الأزمة الحالية عملية التغيير في العالم، وتزيد من حالة الغموض. إن المَعْلَم الرئيس الذي سيحدّد اتجاه هذه الأزمة، واتجاه التحوّل في النظام العالمي هو تصرف الجهات الفاعلة الحالية، وموقفها في هذا الصدد. فإذا كان هذا الموقف مبنيًّا على أساس التعاون والتنسيق والتشارك فسيزداد احتمال النجاح في مكافحة العوامل الكامنة وراء الأزمة الحالية، وستكون هناك إمكانية للوصول إلى نظام عالمي أكثر استقرارًا على المدى المتوسط والطويل. والسيناريو الآخر هو سيناريو بروز الفاعلين في آسيا أو المحليين والإقليميين في الصف الأول. ويمكن لمثل هذه السيناريوهات أن يكشف عن نظام تكون فيه المؤسسات المحلية بجوانبها الإيجابية والسلبية وقيمها المحلية أكثر بروزًا. وهذا يعني تغييرًا في نموذج الحوكمة العالمية الذي اعتدنا عليه.

ويكشف خيار العولمة المتمركز في آسيا عن خيال يعكس تأكيد السياسة العالمية على الأمن والاستقرار. وقد يحمل هذا السيناريو نقاط القوة والضعف الخاصة به، لكن المرجّح أن يجري التعامل مع المشكلات العالمية بطريقة أكثر هرمية وسلطوية في مثل هذه الحالة. وفي هذا النظام يمكن لعناصر النظام الدولي الليبرالي، مثل أجندة حقوق الإنسان، وتعزيز القيم

الليبرالية، وإرساء النظام من خلال المؤسسات والمعايير- أن تُوضَع على الرّفّ. ويمكن أن يبرز بدلًا من ذلك نظام يعتمد اتخاذ القرار وفق التسلسل الهرمي للسلطة، ويجري في الوقت نفسه تأكيد المصالح المشتركة من خلال الإنتاج والتجارة. إن قيام الصين بتمويل التنمية العالمية وعملية التطبيع بعد كوفيد-19 بدور بناء يمكن أن يؤدي إلى نتائج بناءة وإيجابية أكثر لكلّ من الصين والدول التي ستدعمها الصين. وينبغي ألّا ننسى هنا أنّه إذا لم تكن هناك قوى أخرى موازنة للصين، فستعمل الصين على تشكيل السياسة العالمية في الفترة الجديدة بخطوات تتركز على القوة، وستكون أكثر عدوانية. وصيغة الاستقرار في نظام دوليّ صينيّ المركز هي التوازن.

والسيناريو الأكثر إثارة للقلق هو هيمنة سيناريو الفوضى بسبب اللامبالاة واختلافات الرأي والمنافسة بين الجهات الفاعلة في السياسة العالمية. في مثل هذا السيناريو، سيكون هناك تحييد العناصر الضعيفة في النظام الدولي الحالي بسرعة أكبر. ورغم بروز هذا السيناريو إلى الواجهة مؤقتًا، فمن المحتمل أن يتسبّب في أضرار دائمة. أما تركيا، فإن النهج الأكثر صحّة هو قراءة الوضع مع الإمكانات البديلة بشكل جيد، وتقديم الإسهامات البناءة لتشكيل رموز النظام الجديد.

الهوامش والمراجع:

1. أشكر كلًّا من مروة ديلك وخليل إبراهيم ألاغوز لإسهامهما في إنجاز هذا البحث.
2. Acharya 2020; Blackwill & Wright, 2020; Summers, 2020.
3. Campbell ve Doshi, 2020.
4. Allen vd., 2020; Green & Medeiros, 2020; Rapp-Hooper 2020.
5. Ikenberry, 2018, p. 22; Boin, Hart, Stern & Sundelius, 2016.
6. Rudd, K. (2020). The Coming Post-COVID Anarchy: The Pandemic Bodes Ill for Both American and Chinese Power—and for the Global Order. Foreign Affairs. Access: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/202006-05-/coming-post-covid-anarchy
7. Haas, R. (2020). The Pandemic Will Accelerate History Rather Than Reshape It: Not Every Crisis Is a Turning Point. Foreign Affairs. Access: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/202007-04-/pandemic-will-accelerate-history-rather-reshape-it
8. Drezner, D. W. (2020, Mart 30). The Most Counterintuitive Prediction about World Politics and the Coronavirus: What If Nothing Changes? The Washington Post. Access: https://www.washingtonpost.com/outlook/202030/03//most-counterintuitive-prediction-about-world-politics-covid19-

9. Allen, J., Burns, N., Garrett, L., Haass, R. N., Ikenberry, G. J., Mahbubani, K., .. Walt, A. M. (2020). How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic. Foreign Policy. Access: https://foreignpolicy.com/202020/03//world-order-after-coroanvirus-pandemic/

10. Haas, 2020; Nye Jr., 2020.

11. Ikenberry, G. J. (2018). The End of Liberal Order? International Affairs, 94(1), p. 723-.

12. Mazarr, M. J. (2018). Building a Sustainable International Order Project. Santa Monica, CA: RAND Corporation. Access: https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2397.html

13. Hoffman & Vasquez , 2020; Picheta & Yeung, 2020

14. Krisch, N. (2020). COVID, Crisis and Change in Global Governance. Verfassungsblog. Access: https://verfassungsblog.de/covid-crisis-and-change-in-global-governance/

15. Patrick, S. (2020a). When the System Fails: COVID19- and the Costs of Global Dysfunction. Foreign Affairs: Access: https://www.foreignaffairs.com/articles/world/202009-06-/when-system-fails

16. Allen vd., 2020

17. Simpson, E. (2016). This is How the Liberal World Order Ends. Foreign Policy. Access: https://foreignpolicy.com/201619/02//this-is-how-the-liberal-world-order-ends/

18. Ikenberry, 2019

19. Eloranta, J. (2011). Why did the League of Nations Fail? Cliometrica, 5(1), 2752-.

20. Bailey, T. A. (1945). Woodrow Wilson and the Great Betrayal. New York: Macmillan.

21. Mazorver 2009; 2012.

22. Fenwick C. G. (1936). The "failure" of the League of Nations. American Journal of International Law 30(3) 506509–.

23. Ikenberry, 2011; 2019.

24. Gilpin, 1975; Ikenberry, 2011; Krasner, 1976.

25. Dunne & McDonald, 2013; Beate, 2013; Ikenberry, 2009; 2018.

26. Blackwill & Wright, 2020.

27. Kissinger, H. A. (2020). The Coronavirus Pandemic Will Forever Alter the World Order. WSJ Opinion. Access: https://www.wsj.com/articles/the-coronavirus-pandemic-will-forever-alter-the-world-order-11585953005

28. Furceri, D., Loungabi P., Ostry, J.D., & Pizzuto. P. (2020). COVID-10 Will Raise Inequality If Past Pandemics are a Guide. CEPR Policy Portal. Access: https://voxeu.org/article/covid19--will-raise-inequality-if-past-pandemics-are-guide

29. Van Dorn, A., Cooney, R. E., & Sabin, M. L. (2020). COVID19- exacerbating inequalities in the US. The Lancet, 395(10232), 12431244-

30. IMF Country Focus, 2020; United Nations, COVID19- Response, 2020

31. European Asylum Support Office, 2020

32. Mahbubani, K. (2020). Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy. PublicAffair.

33. -Kaplan, R. D. (2020). Coronavirus Ushers in the Globalization We Were Afraid Of. Bloomberg Opinion. Access: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/202020-03-/coronavirus-ushers-in-the-globalization-we-were-afraid-of